# مرجعيات ونماذج

**الثابت أن التحول نحو الديمقراطية لم يكن رديفاً للوحدة فحسب، بل كان شرطاً لحمايتها ولضمان تطورها اللاحق، بيد أن هذا التحول كان يحمل معه أيضاً إشكالياته التي جسدت خللاً عميقاً في منظومة الأفكار وخبرة الممارسة لدى مختلف القوى المشاركة في هذا التحول، الأمر الذي انعكس على ضطراب الجهاز المفاهيمي للخطاب السياسي العام في بدايات التحول، وما رافقه من تناقضات وتباينات حادة في المواقف والتصورات خلال المرحلة الانتقالية التي مهدت لأول انتخابات تعددية في عام ١٩٩٣ م .**

أحمد الحبيشي

ربما يكون هناك قدر كبير من الحقيقة في وجهة النظر التي لا تفصل ما حدث في اليمن يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م، عن تأثيرات المتغيرات الاقليمية والعالمية على اليمن باعتباره جزءاً من العالم.. لكن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الجانب هو علاقة النموذجين السوفييتي والصيني في ذروة تأزّمهما وتحولّهما أواخر الثمانينات، بإشكاليات الفكر السياسي العربي التي لا يمكن فهم التباينات بين طريقتي تفكير كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في أول تجربة إئتلافية لهما بمعزل عنها.

كان العالم العربي ينقسم إلى مرجعيتين رئيسيتين في المسائل التي تتعلق بالدولة والسلطة والمجتمع المدني، بصرف النظر عن بعض التنويعات التي كانت تتم على هامش كل من هاتين المرجعيتين دون أن تشكل إضافة حقيقية لها أو تميزاً عنها.

أخذت المرجعية الأولى بنموذج رأسمالية الدولة من خلال اقتصاد متعدد الأنماط يسعى إلى تحقيق (تنمية وطنية مستقلة) تحقق العدالة الاجتماعية في الانتاج والتوزيع ، ضمن أفق طوباوي يتطلّع إلى التحرر الاقتصادي من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.. وهذا النموذج لا يختلف في جوهره عن النموذج الاشتراكي الذي أخذ به الاتحاد السوفيتي والصين وبلدان أخرى، حيث يرى نقاد هذا النموذج أمثال د. سمير أمين أنه لا يعدو أن يكون سوى رأسمالية دولة انحرفت عن قوانينها الموضوعية، وعندما عجزت عن مواصلة الانحراف عن مسارها الموضوعي التاريخي، عادت إلى تشغيل آليات السوق باعتبارها قوانين أساسية لأي تطور رأسمالي ، على نحو ما جرى ويجري في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بعد إنهياره ، وفي الصين الجديدة التي أطلقت ميكانزمات الاقتصاد الحر الى جانب الاقتصاد الاشتراكي الموجه .

في الاتجاه الآخر أخذت المرجعية الثانية بنموذج الاقتصاد المفتوح مع مصادرة تامة أو تضييق واسع أو نسبي للحريات السياسية والمدنية، الأمر الذي أوصل العملية الاقتصادية إلى مستوى لم يعد معه الاقتصاد قادراً على مواصلة النمو الطبيعي بدون مشاركة فاعلة من المجتمع المدني الذي أصبح ملحقاً بالدولة.

ولما كان اقتصاد السوق المفتوح لا ينمو خارج إطار قوانينه الأساسية، فإن الحرية السياسية هي تجليات هذه القوانين.. ولذلك يربط الاقتصاد السياسي للرأسمالية بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.. وعلى العكس من ذلك يضع الاقتصاد السياسي للاشتراكية أو ما تسمى بنظرية التنمية المستقلة ، قيوداً على الحرية الاقتصادية والحرية السياسية بشكل عضوي، الأمر الذي يفسر اختلاف وظائف الدولة والنخب الحاكمة في العمليتين السياسية والاقتصادية.

في هذا الإطار انقسم العالم العربي سياسياً واقتصادياً إلى نموذجين مختلفين في أسلوب تدخل الدولة، ومقدار الحرية المتاحة في العملية الاقتصادية، ولكنهما متقاطعان عند نقطة مشتركة في أسلوب التعاطي مع الحرية السياسية.

ولئن كانت الدول العربية التي أخذت بنموذج الاقتصاد الاشتراكي الموجه اعتمدت نظام الحزب الواحد والفكر الواحد على صعيد الممارسة السياسية، فإن الدول العربية التي أخذت بنموذج الاقتصاد الحر ، توزّعت بين نظم تُحرم التعددية الحزبية والفكرية، ونظم تنطوي على أشكال متنوعة من الحريات المقيدة أو النسبية مثل لبنان، الكويت، السودان قبل إنقلاب الجبهة الإسلامية، المغرب، تونس والشطر الشمالي من اليمن بعد تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م.

لا أستبعد أن يختلف معي البعض ممن يرون أن تجربة المؤتمر الشعبي العام لا تُعطي كاتب هذه السطورالحق في وضع الشطر الشمالي من اليمن قبل الوحدة ضمن منظومة الدول العربية التي أخذت بالاقتصاد الحر، وأتاحت قدراً من الحريات السياسية النسبية.. لكن هؤلاء لن يستطيعوا إقناعنا بأن الشطر الشمالي من اليمن كان ينتمي إلى مجموعة الدول التي أخذت بنظام الاقتصاد الحر و صادرت في الوقت نفسه كل أشكال الحريات السياسية والنقابية.. بل أننا نزعم بأن النظام السياسي والاقتصادي في الشطر الشمالي من اليمن سابقا ، كان تنويعاً على هامش النموذجين الرئيسيين اللذين سادا العالم العربي قبل الوحدة، بمعنى أنه كان نظاماً اقتصادياً موجهاً ومخططاً ومتعدد الأنماط التي تتساوق بين رأسمالية الدولة والقطاع المختلط والقطاع الخاص، فيما كان على الصعيد السياسي يتيح قدراً نسبياً ومقيداً من الحريات السياسية والحقوق المدنية.

صحيح أنه كان لا يسمح بحرية العمل الحزبي، لكنه كان يتعامل مع التعددية الحزبية بوسائل أخرى ، بدءاً بتشكيل لجنة الحوار الوطني التي ضمت خمسين من قادة ورموز الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المختلفة، مروراً بوجود هامش انتخابي لمنظمات المجتمع المدني ، وإنتهاءاً بتأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م الذي كان بمثابة التنظيم السياسي الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، لكنه لم يكن يشبه أياً من نظم الحزب الواحد التي هيمنت عليها نخب عقائدية صارمة كانت وظيفتها الأساسية حراسة أيديولوجيا شمولية ( قومية أو دينية أو طبقية ) ذات بعد واحد، وقمع الأفكار والآراء المغايرة.

ما من شك في أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا تحولات جذرية وصلت ذروتها في سقوط جدار برلين وإنهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي كانت ترمز إلى إنقسام العالم بشكل متواز، ووجود عالم ثالث بينهما، وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير جذري في منظومة العلاقات الدولية والبنى السياسية والاقتصادية والمفاهيم والأفكار التي كان لها دور بارز في تسويق وتبرير العديد من نظم الحكم ونماذج إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة التي كانت تستمد شرعيتها ومحدداتها من البيئة العالمية تحت تأثير أحداث وتحولات النصف الأول من القرن العشرين ، والحرب الباردة في النصف الثاني منه.

صحيح أن المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت أواخر القرن العشرين تزامنت مع حدوث إنعطاف جذري في حركة الفتوحات العلمية التي نهضت بها الثورة الصناعية الثالثة، ووصلت ذروتها في بروز منظومة مترابطة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، التي أفسحت الطريق لولادة نظام اقتصادي عالمي جديد يتشكل اليوم في بيئة تاريخية جديدة تتسم بتزايد الميول الموضوعية الرامية الى توظيف المنجزات والفتوحات اللامتناهية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

ولا ريب في ان ما يحدث اليوم تحت تأثير الثورة الرقمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يفسح الطريق لإزالة العوائق التي تحول دون حرية الانتقال الفوري لرؤوس الأموال والمنتجات والمعلومات عبر العالم ، تشكيل نظام عالمي متكامل للإنتاج والتبادل والتسويق، وإعادة تنظيم الجغرافيا السياسية بما يؤدي إلى إحلال النشاط الاقتصادي الضخم للكارتيلات عابرة الحدود والقارات محل النشاط الاقتصادي للدول القومية، وما يترتب على ذلك من حاجة النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأجندة ليبرالية جديدة تتجه نحو الخصخصة وخفض الإنفاق الحكومي وتحرير التشريعات التي تحول دون حرية التجارة العالمية ، ومحاربة الإرهاب الأمر الذي يتطلب تغييراً مماثلاً في مجال إعادة بناء المجال السياسي على المستوى الكوني.

مما له دلالة عميقة أن تتزامن هذه التحولات مع صعود الليبرالية الجديدة التي بدأت في أهم مركزين للثورة الصناعية الثالثة، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات أثناء فترة حكم مارجريت تاتشر ورونالد ريجان، ما أدى إلى إكتساب الفلسفة الليبرالية الجديدة قوة دفع أكبر بإتجاه إحياء المبادئ الكلاسيكية لإقتصاد السوق وإضفاء بعد كوني عليها بواسطة الاستفادة من دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الضغط الفوري على الزمان والمكان.

الثابت أن هذه التحولات أدت إلى انتشار رياح التحول من النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر ، ومن الشمولية السياسية والعقائدية الى الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية ،ومن المبادئ الكينزية التي أفسحت المجال لتدخل الدولة في ضبط وتوجيه آليات السوق الحرة ، إلى الإفراط في إطلاق ميكانيزمات الحرية لقوى السوق بكل مفاعيلها السياسية والاقتصادية والثقافية على نطاق كوني.

بيد أن طريقة استجابة العالم العربي – واليمن جزء منه– لهذه التحديات كانت تختلف من بلد لآخر تبعاً للبيئة السياسية والثقافية المحلية.. فثمة بلدان عربية تعتمد على الاقتصاد المفتوح مثل السعودية ودول الخليج ابتكرت أشكالاً متفاوتة من الاستجابة لهذه التحديات من خلال إدخال بنى سياسية جديدة إلى هياكل الدولة بهدف توسيع دائرة المشاركة وتنويع النخب العاملة في مجال السياسة بالإضافة إلى تخفيف حدة الشمولية الفكرية والثقافية بواسطة إطلاق بعض ميكانيزمات الحرية الإعلامية التي أخذت مداها عبر إطلاق وتمويل شبكات تلفزيونية فضائية متطورة وملتزمة بالمعايير العالمية للحرية الإعلامية، وتحويل أسواقها الداخلية إلى مجال مفتوح لإصدارات صحفية سعودية وخليجية ليبرالية في الخارج، بالإضافة إلى توسيع هامش الحرية نسبياً للصحف الصادرة في الداخل.

أما البلدان العربية الأخرى فيمكن التمييز فيها بين نموذجين من الإستجابة لهذه التحديات.. فقد كان عصياً على بعض الدول العربية إدخال أي إصلاحات تحقق اختراقاً حقيقياً للشمولية وانتقالاً هادئاً إلى الديمقراطية التعددية في نظمها التي تبنت مشاريع ثورية طوباوية، والتزمت إيديولوجيا شمولية ذات تعالم كلية وصارمة سواء كانت قومية أو طبقية أو دينية مثل سوريا والعراق والشطر الجنوبي من اليمن وسودان الجبهة الإسلامية في عهد الترابي، بينما تمكنت بلدان عربية اخرى من الاستجابة التدريجية لتحديات الديمقراطية بأقل قدر من الضغوط الداخلية والموانع الذاتية مثل الأردن والكويت وموريتانيا والجزائر وتونس ومصر و الشطر الشمالي من الوطن سابقاً ، بصرف النظر عن أشكال ومستويات هذه الاستجابة حيث شهدت هذه البلدان في أواخر الثمانينات ميولاً وتوجهات لتوسيع دائرة المشاركة السياسية عبر جرعات متفاوتة - بين هذا البلد او ذاك - من الحريات التي شملت إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب وإجراء انتخابات عامة ، وهي ارهاصات تحتاج الى إعادة القراءة كشرط لفهم إشكاليات الاصلاح السياسي وتناقضات ومصاعب التحول نحو الديمقراطية في اليمن وغيرها من بلدان الديمقراطيات الناشئة .

نقلاً عن / ( ٢٦ سبتمبر )

**الدول العربية التي أخذت بنموذج الاقتصاد الاشتراكي الموجه اعتمدت نظام الحزب الواحد والفكر الواحد على صعيد الممارسة السياسية، أما الدول العربية التي أخذت بنموذج الاقتصاد الحر ، فقد توزعت بين نظم تُحرم التعددية الحزبية والفكرية، ونظم تنطوي على أشكال متنوعة من الحريات المقيدة**

**ما يحدث اليوم تحت تأثير الثورة الرقمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يفسح الطريق لإزالة العوائق التي تحول دون حرية الانتقال الفوري لرؤوس الأموال والمنتجات والمعلومات عبر العالم، تشكيل نظام عالمي متكامل للإنتاج والتبادل والتسويق، وإعادة تنظيم الجغرافيا السياسية بما يؤدي إلى إحلال النشاط الاقتصادي الضخم للكارتيلات عابرة الحدود والقارات محل النشاط الاقتصادي للدول القومية**

**العقدان الأخيران من القرن الماضي شهدا تحولات جذرية وصلت ذروتها في سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي كانت ترمز إلى انقسام العالم بشكل متواز، ووجود عالم ثالث بينهما، وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير جذري في منظومة العلاقات الدولية والبنى السياسية والاقتصادية والمفاهيم والأفكار التي كان لها دور بارز في تسويق وتبرير العديد من نظم الحكم ونماذج إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة التي كانت تستمد شرعيتها ومحدداتها من البيئة العالمية تحت تأثير أحداث وتحولات النصف الأول من القرن العشرين، والحرب الباردة في النصف الثاني منه**

# من وحي المؤتمر السابع في عدن

لطفي فؤاد احمد نعمان

(١)

من دلالات انعقاد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في محافظة عدن العاصمة التجارية والاقتصادية تأكيد وحدوية التنظيم الذي يجتمع اعضاؤه وقياداته من كل انحاء الوطن .. وازالة الذهنية الشطرية ان المؤتمر حزب الشمال وغيره حزب الجنوب .. ومن ناحية ثانية تأصيل لديمقراطية التنظيم الذي يتيح فرص الاختلاف والتنافس واعلان المواقف المتناقضة دون ان يجعل من اشلاء الضحايا ودمائهم سماداً للارض .

(٢)

الدورة الاعتيادية للمؤتمر التي يناقش فيها برنامج العمل السياسي للمؤتمر ، ووثائق الدورة لم تخل مناقشات الاعضاء فيها من محاولات اقناع فخامة الرئيس بالعدول عن عدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة وجعلها «دورة مناشدة» وكأن لسان «حالهم ، يقول :

كما نحترم قراراتك التاريخية احترم رغبتنا في استمرارك وانزل عندها ، فإنك الرئيس المقيم في قلوبنا وأرضنا ولئن أصبت في دعوتك الى التداول السلمي للسلطة فقد أخطأ في تقبلها الآخرون الذين أبرزوا ظاهرة « رؤساء غير مقيمين .. نتجاهلهم لقاء تجاهلهم لواقعنا ، والخير كله في اتمامك لما بدأت من عمل وطني وهو تفعيل وبناء دولة المؤسسات ».

(٣)

لافرار بالطبع من الاشارة الى جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب ضمن بنود برنامج العمل السياسي ، لكن بالإضافة الى ذكر النجاحات التي حققتها الحكومة في هذا المجال كان ينبغي الاشارة إلى أهمية اعداد العدة الفكرية والثقافية المواجهة لهذه الظاهرة ، بتقديم فكر مستنير بديل ، وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب ليتمكنوا من المقاومة الفاعلة للإرهاب .

(٤)

ايها الواعظ خذ صوتاً مديداً
قل لمن صاغوا من الناس عبيدا
سيظل الحق ممتد لخلود ولن يسقطه الإثم شهيداً
والفساد الآثم العابث بالناس لن تبقى له الناس سجودا

عبدالله عبدالوهاب نعمان «الفضول»

كرر فخامة الرئيس ادانة الفساد واعلن ( الأصح جدد اعلان ) الحرب على الفساد واستنكر المفسدين عامة داخل المؤتمر وخارجه ، كما تضمن البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام التنظيم السياسي الرائد ، خطوات واجراءات مكافحة الفساد بانشاء هيئة مستقلة لذلك ، واصدار قوانين وايجاد آلية تنسيق وانشاء نظم معلومات وشبكة تبادل معلومات وتفعيل المحاسبة والرقابة وغيرها من الاجراءات المكتوبة لتتم روعة البرنامج وتزيد من بريق شعاراته .. الشعارات التي زال زمانها وآن أوان العمل دونما عمل واضح في هذا الاتجاه ، رغم ايمان قيادة المؤتمر بـ : كثير من الأعمال قليل من الكلام .

المفسدون رجس من عمل الشيطان علينا اجتنابه ، فهلا تكرمت قيادة المؤتمر بتحديد اسم مفسد واحد ، واحد فقط لا غير ، لنتجنب التعامل معه . ؟؟

(٥)

اصاب الدكتور عبدالكريم الإرياني الأمين العام الحالي للمؤتمر الشعبي بإشارته ، في ملخص تقريره الذي القاه في الافتتاح ، إلى الابتعاد عن الخطاب الانفعالي المسيء للتجربة ، وهي نصيحة مخلصة لكل وسائل إعلام التنظيمات السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي الذي نحرص على استمرار ريادته في مختلف المجالات بما فيها الإعلام لأن ابتذال الردود على الانتقادات والرسائل الموجهة يكشف عن غياب رؤية فكرية موضوعية تزيد من حدة النقد والنفور من التعامل مع المؤتمر فيساءُ بذلك ديمقراطية المؤتمر المتقدمة عن الاخرين .

وتأكيداً على نضوجنا الفكري والسياسي لتأتي المبادرات والمقالات والمراسلات ونضعها على طاولة الحوار لنتبين رشادها من غيها بموضوعية وأناة لاتسرع ولاتجريح شخصي لأصحابها .

(٦)

لانلوم طموح الشباب ونعذر تشبث الشيوخ فالأمران طبيعيان ، وإن حاول الشباب تجاوز امكانياتهم التي لو قورنت بامكانيات الشيوخ لما تعادلت ، وفي كل الأحوال التجديد مطلوب ومرغوب وميزان العقل يغلب ميزان العاطفة .. ولنتذكر ان الكبار مهما تشبثوا لم يعد لهم حرص على مستقبلهم الخاص بل على مستقبل الاجيال ، وبرغم ذلك ليتنافس المتنافسون وان لم ينل الشباب نصيبه من النجاح في الدورة لن تضيع فرصتهم في الدورات المقبلة .

هنيئاً مقدماً لمن سيفوزون بالمقاعد ، ولمن خسروها ايضاً وكسبوا عوضاً عنها الخبرة والتجربة والتأهيل المستقبلي .

(٧)

تشجع بعض المؤتمرين في حديثهم المباشر مع فخامة الرئيس بالاشارة الى جوع الناس وفقرهم وهذا أمر لم يغب عن ذهن الرئيس الذي متى واتته الفرصة يباشر تفقده للمواطنين وتلمس أحوالهم وينقل همومهم للمجتمع الدولي .. وعلق بعض المتزلفين على ذلك الطرح : ماذا يراد من الرئيس ؟ ان يؤكلهم بيديه !

هذا بالطبع غير ممكن ، إلا لو كانوا بجواره سيؤكلهم .. لكنه ماض في التوجيه بتنفيذ سياسات تشبع الناس من جوعهم وتحدّ من فقرهم ، وعلى المختصين التنفيذ والعمل الجاد ، فليس هناك حاكم اليوم يهنأ ضميره لجوعهم وفقرهم ، خاصة وهو يدرك ان الجوع والحرمان محرك الثورات وخالق الأزمات .

# المرأة السعودية تجاوزت الرجال وتركتهم خلفها يختصمون

أحمد بن محمد العيسى *

في كثير من المناسبات العلمية والثقافية التي يكون للمرأة مشاركة فاعلة فيها، أجد أن تلك المشاركات تترك لدي انطباعاً آسراً بأن النساء في بلادي أصبحن أكثر قدرة على تشخيص الواقع وأكثر وضوحاً في رؤية المستقبل من الرجال الذين يستأثرون في الغالب بتوجيه دفة السفينة ولكن أحياناً إلى الواجهة غير الصحيحة. في ندوات علمية كثيرة ومؤتمرات في التربية والتعليم وفي تنمية القوى البشرية وفي الاقتصاد وفي القضايا الاجتماعية تجد أن النساء غالباً ما يأتين بأفكار ناضجة ورؤية موضوعية وتحليل مباشر للموضوع وهذا يدل على مستوى متميز في التفكير والتحليل والتأمل ويدل أيضاً على تحضير واستعداد جيدين، بينما نجد أن مشاركات كثير من الرجال تأتي سطحية مرتبكة ومشتتة ويتضح منها رغبة جامحة في إبراز أهمية الشخص بغض النظر عن مستوى فكره ومستوى مشاركته وعلاقتها بالموضوع المطروح في تلك الندوة أو المؤشر.

هذا انطباع عام لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمه على كل المشاركات الرجالية والنسائية، وقد يؤيد هذا الانطباع بعضهم وقد يعارضه بعضهم الآخر ويرى فيه تحيزاً للجنس الناعم، وقد تذهب خيالات بعض أولئك الذين لديهم شيء من «فوبيا» المرأة، إلى أبعد من ذلك فيشتم من هذا المقال أنها دعوة تصب في صالح أولئك الذين أطلقوا العنان لفكرة «تحرير المرأة» وأرادوا أن تتمرد وتخرج عن إطار القيم الإسلامية الصحيحة.

في ندوة علمية حول تعليم اللغة الانجليزية عُقدت في العام الماضي تحدث إلي أحد خبراء تعليم اللغة وهو أمريكي مسلم، وقال بعد إحدى الجلسات العلمية وبعد أن استمع إلى تعليقات المشاركين من الرجال والنساء، قال: ألا ترى أن مداخلات النساء كانت أكثر وضوحاً وعمقاً وأيضاً أفضل مقدرة على التحدث بالانجليزية بدون أخطاء واضحة؟. وتابع بعد ذلك: لقد كنت مندهشاً أثناء الجلسة العلمية فلم أكن أتصور أن أسمع من النساء السعوديات كل تلك الاستنتاجات العميقة والتعليقات العلمية وذلك النقد الساخر لواقع تعليم اللغة الانجليزية في التعليم العام والعالي.

وفي مناسبة أخرى كان هناك تعليق مماثل من الأخ الدكتور إبراهيم الجوير الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الذي كان يجلس بجانبي أثناء جلسات اللقاء التحضيري للحوار الوطني الذي عُقد في الرياض مؤخراً، حيث همس في أذني ونحن نستمع إلى مداخلة إحدى الأخوات المشاركات في اللقاء، وقال بابتسامته المجلجلة المعهودة: ألا ترى أن مداخلات النساء أكثر وضوحاً وعمقاً ومباشرة، بينما نحن الرجال نتحدث ونطيل الحديث، ونحور وندور في فكرة واحدة لا نستطيع إيصالها بسهولة إلى الحاضرين؟!

وفي مناسبة ثالثة كنت أستمع إلى تعليق أحد الخبراء التربويين وهو يشير بمرارة إلى ضعف جدية بعض الطلاب الجامعيين وضعف اهتمامهم بالوقت وبالتحصيل العلمي وباستهتارهم بالأنظمة واستخدامهم كل أساليب التلاعب والتزويغ وعدم احترام الأساتذة والنظام الجامعي، أما في الجهة الأخرى فقد علقت إحدى المشرفات التربويات في إحدى الجامعات وأشارت إلى مشكلات أخرى تعاني منها الطالبة الجامعية السعودية، ولكنها أشارت إلى أنها أكثر اهتماماً بالتعليم وبالتحصيل العلمي وبالحضور وبالالتزام بقوانين الجامعة الأكثر صرامة بحقهن.

هذه بعض الشواهد على بداية تفوق واضح للمرأة السعودية على شقيقها الرجل ويدعم ذلك المستوى المتقدم الذي نشاهده ونسمعه عند مشاركة المرأة السعودية في اللقاءات الإعلامية إذاعياً وتلفزيونياً ومن خلال الكتابات الصحفية، وكذلك ما نشاهده من تكريم دولي وإقليمي ومحلي لبعض السعوديات المبدعات في مجالات متنوعة.. التي تؤكد مرة بعد أخرى على أن المرأة السعودية أصبحت أكثر نضجاً وتفوقت على الرجل في تشخيص الواقع وفي تقديم رؤى واضحة المعالم لمعالجة قضايا المجتمع بأسلوب موضوعي ومنهجي وعملي.

وإذا أستطعت أن أحشد تأييداً لرأيي هذا، فلعلي أحاول أن أشخص أسباب هذا التفوق، على الرغم من أن المرأة تعد الأقل فرصة تعليماً وعملاً ومشاركة في النشاط السياسي والاقتصادي والإداري، وأنها أقل فرصة في التعرف على التجارب الدولية في المجالات التي تتخصص فيها سواء أكانت طبيبة أو معلمة أو إدارية أو ناشطة في العمل الاجتماعي! بالتأكيد لن أتحدث عن عوامل بيولوجية تختص بها المرأة عن الرجل أو العكس، إذ إنه لا جدال في وجود خصائص بيولوجية خلق الله عليها المرأة تختلف عن خصائص موجودة في الرجل،ولكن الاعتراف بمساواة المرأة للرجل في التكليف والعقل هما من سمات ديننا الحنيف، وجهود المرأة في تاريخ الإسلام وفي نهضة الحضارة الإسلامية لا تقل أهمية عن جهود الرجل وإن كان أقل كثافة، والانحطاط الذي حصل في عصور معينة في تاريخنا ثبت أنه بدأ بتحجيم جهود الإنسان ذكراً كان أو أنثى وبدأ عندما تم إحياء موروثات جاهلية –تمنح أحياناً غطاءً دينياً – تنظر إلى المرأة على أنها خطيئة وعورة وسبب في المشكلات الاجتماعية وعنصر قد يجلب العار في أية لحظة للأسرة وللقبيلة.

(من أبرز أسباب تفوق المرأة السعودية – في تقديري – هو فتح مجال التعليم بأنواعه وأنماطه كافة أمام الفتاة السعودية والاهتمام به شعبياً ورسمياً، حتى أصبحت الأسرة السعودية تفتخر بنبوغ بناتها وتفوقهن كما تفتخر بنبوغ أبنائها الذكور وتفوقهم).. لا فرق.

وهذا في رأيي تقدم في الوعي الاجتماعي ونمو في الثقافة الشعبية التي كانت إلى زمن غير بعيد تعد تعليم المرأة مدخلاً من مداخل الشيطان لإفسادها وإفساد الأسرة والمجتمع. وحقيقة لقد تأملت في هذه المسألة، وتساءلت: كيف حدث هذا التحول الثقافي الكبير في مسيرة المجتمع السعودي؟ ورأيت أنه على الرغم من أهمية القرار السياسي الذي فرض تعليم المرأة في بدايات مسيرة التنمية، إلا أن المجتمع بشكل عام كان مهيأً لقبول هذا القرار، ولولا هذا القبول لما تم تطبيقه بنجاح منقطع النظير في مدة زمنية قصيرة. كما أن قبول العلماء المستنيرين وتأكيدهم على حق الفتاة في التعليم، كان عاملاً مساعداً في تحجيم جبهة الرفض.

ومن العوامل الأساس التي ساهمت في تفوق المرأة السعودية تمسك المجتمع السعودي بالقيم الإسلامية النبيلة التي تدعو إلى تماسك الأسرة وتؤكد على أهمية رعاية الأبناء والبنات، وتمنع الاختلاط المحرم، وتؤكد وتمنح أهمية بالغة إلى السلوك الشريف. كل هذه القيم ساهمت في خلق بيئة محافظة تعيش فيها الأسرة، ولكن كانت بالنسبة للمرأة الملاذ الآمن من غوائل الزمان ومن تطرف السلوك، فأدى ذلك إلى استقرار نفسي وذهني للفتاة ومنحها الوقت الكافي للتركيز على دراستها وتعليمها ومجال عملها، وعلى عكس الشباب الذكور الذين تمردوا بشكل أكبر في السنوات الأخيرة على قيم الأسرة، وضيعت كثيراً من أوقاتهم المغريات التي تقدمها لهم التكنولوجيا والسفر، فكانت النتيجة أن الفتاة دائماً في تفوق، والمعدلات الدراسية العالية هي في صالح البنات على البنين، والتفوق العلمي والأكاديمي يسير عاماً بعد عام في صالح المرأة، والاستقامة والتوسط في السلوك والفكر أيضاً يسيران في صالح المرأة.

ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت في تفوق المرأة الدوافع الذاتية للتفوق التي تجدها عند الإنسان عندما يشعر أنه أمام تحديات كبيرة، فتطور المجتمع وزيادة وعي أفراده منح المرأة مزيداً من الاستقلالية في اتخاذ القرار: قرار الزواج، وقرار التعليم واختيار التخصص، وقرار العمل، وقرار تصريف شؤونها المالية.. ولكن هذه الاستقلالية تقابل بمحدودية الفرص وبتحديات عظيمة في تصريف شؤونها، ففرص اختيار التخصص المناسب في التعليم الحالي أمام الفتاة لا يزال محدوداً مقارنة بالرجل، وفرص العمل لا تزال شحيحة، وظروفه لا تزال غير مناسبة ومجحفة للمرأة، ومجالات الاستثمار للمرأة لا تزال ضعيفة ومربكة ومتعبة.. كل هذه التحديات أثارت – في رأيي – كوامن التحدي لدى النساء وشجعتهن على المطالبة بتحسين وضعهن العام، وبعث في نفوسهن الرغبة في التفوق وإجبار الرجل على الاعتراف بقدراتهن وإمكاناتهن وأنهم جميعاً في مستوى واحد، وظهر ذلك جلياً في تلك الإشارات التي ذكرتها في مقدمة المقال.

وهناك أسباب أخرى كثيرة يمكن للمتأمل المنصف أن يستمر في تدوينها وشرحها ولا يتسع المقام للاسترسال فيها، ولكنها تؤكد حقيقة مبهجة في أن بناتنا تفوقن في الجولة الأخيرة وبانتظار جولات أخرى في المستقبل وفي الوقت الذي انطلقت فيه المرأة إلى الصدارة في بعض المواقع، فإنها تركت خلفها الرجال يختصمون ويتشاجرون بشأنها بين إفراط وتفريط.. وأنا أنصح أخواتي وبناتي بأن لا يلتفتن إلى تلك المشاحنات العنكبوتية أو الصحفية أو في المجالس الفاضية، فالنتائج في الميدان هي التي ستحكم في النهاية من هو المتفوق، ومن هو الذي يستحق المكانة العليا في قيادة المجتمع نحو النهضة الحضارية المنشودة.

* نقلا عن جريدة "الرياض" السعودية